

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٣١

الثلاثاء ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/66/1)

لقد وزعت نسخاً من بياني المطبوع داخل القاعة حتى أختصر بياني الشفوي بالتركيز على العناصر التي أرى أنها الأكثر أهمية.

كما ذكر الأمين العام مرات عديدة في تقريره، فقد كان هذا العام عام تحديات استثنائية بالنسبة لبلدي، اليابان. وإذ مرت ستة أشهر منذ الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان، تعرب اليابان مجدداً عن عميق امتنانها للأيدي التي امتدت بالعون من جميع أنحاء العالم. وحكومة اليابان تسخر جميع مواردها من أجل إعادة الإعمار في المناطق المتضررة بالكارثة. وفي محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية، تواصلت الجهود لاختصار المدة المستهدفة بغية الوصول بالخطوة إلى وضع الإغلاق البارد بنهاية السنة التقويمية.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان ما زالت تفرض قيوداً لا مبرر لها على الواردات من اليابان، للأسف، ستواصل حكومة بلدي تقديم معلومات آنية ودقيقة بشأن هذه المسألة، مع توخي أقصى درجات الشفافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/66/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الحادية عشر، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم مهام رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. واليابان تقدر تقديراً عالياً قيادتكم المقتدرة خلال هذه الدورة، وتؤكد مرة أخرى التزامها بالإسهام في إنجاز عملكم. كما أود أن أعرب لمعالي الأمين العام بان كي - مون عن تقدير اليابان العميق لجهوده الدؤوبة في إدارة الأنشطة المتنوعة للأمم المتحدة ولتقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/66/1).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتدعو اليابان الأطراف المعنية كافة إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية من شأنها أن تعرقل عملية السلام. والتجديد الكامل للأنشطة الاستيطانية أمر أساسي في هذا الصدد. واليابان ملتزمة بالإسهام المستمر في جهود المجتمع الدولي لتحقيق حل الدولتين.

وفيما يتعلق بليبيا الجديدة، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المتواصل. وفي هذا الصدد، تشيد اليابان بقيادة الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الدولية. وستدعم اليابان جهود بناء الدولة في ليبيا، مستخدمة خبراتها وقدراتها التكنولوجية. وفي هذا الصدد، قررت اليابان تقديم مليوني دولار عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتأييد الإفراج مبدئياً عن حوالي ١,٥ بليون دولار من الأصول الليبية المحمّدة.

وفي جهتنا لتعزيز السلام والأمن العالميين، فإننا نعتبر نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هدفاً أساسياً للدول كافة، بما فيها اليابان. ولذلك، ستتقدم اليابان هذا العام مرة أخرى بمشروع قرار يدعو إلى عمل متضافر نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن هدفنا النهائي فيما يتعلق بتغير المناخ هو الاعتماد السريع لوثيقة قانونية جديدة ووحيدة وشاملة ترسي إطاراً دولياً عادلاً وفعالاً تشارك فيه جميع الاقتصادات الكبرى في العالم. ولهذا الغرض، لا بد من إحراز تقدم في المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ الذي سيعقد في ديربان.

وينبغي أن يستمر تنفيذ الدعم الدولي بلا توقف إلى ما بعد عام ٢٠١٢. واليابان ستواصل الإسهام، بما في ذلك عن طريق الإسراع بإنشاء صندوق المناخ الأخضر. وترى اليابان أن الانتقال إلى اقتصاد أخضر نهج فعال وملائم لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد ينبغي أن يتيح

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من بين أبرز التحديات التي تواجه الأمم المتحدة. وبغية إنجاز تلك الأهداف في الموعد المحدد عام ٢٠١٥، لا بد أن يثبت المجتمع العالمي إرادة سياسية واضحة وأن يعمل متضامناً مع جميع أصحاب الشأن لتحقيق نتائج ملموسة خلال ما تبقى من وقت. واليابان، من جانبها، تؤكد التزامها الثابت بالأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على الصحة والتعليم بصورة خاصة.

وفيما يتعلق بالأمن البشري، فإن القرار ٢٩١/٦٤، المعنون "متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥"، الذي اتخذ في تموز/يوليه ٢٠١٠، كان خطوة هامة إلى الأمام. وبناء على ذلك القرار، سيصدر عن الأمين العام تقرير خلال الدورة السادسة والستين، وتأمل اليابان أن تناقش هذا الموضوع البالغ الأهمية في الجمعية العامة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل التحقيق الفعلي للمبادئ الأساسية للمنظمة. واليابان حريصة على أن تسهم في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في المجالات التي تتفوق فيها. ويشمل ذلك إرسال أفراد من قوات الدفاع اليابانية إلى المقر الرئيسي للبعثة كضباط أركان وربما إرسال وحدة مهندسين من قوات الدفاع اليابانية بعد إجراء الدراسة الميدانية اللازمة.

وتواصل اليابان العمل في دعم نهج متكامل لبناء السلام والنهوض به. فلجنة بناء السلام لديها الولاية بالنهوض بهذه الاستراتيجية المتكاملة بغية كسر دائرة الصراع والفقر وسد بعض الثغرات الكبيرة.

وعلى الأمم المتحدة أيضاً أن تضطلع بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط. واليابان تتفهم تماماً تطلعات الشعب الفلسطيني الجادة لبناء دولته، ويحدوها وطيد الأمل في استئناف فوري للمفاوضات المباشرة بين الأطراف.

لا بد من إيلاء أقصى الاهتمام للانضباط المالي وفعالية التكاليف. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بجهود الأمين العام لتخفيض مستوى الميزانية البرنامجية التي اقترحها بنسبة ٣ في المائة.

وأختتم بياني اليوم مؤكداً مرة أخرى استعداد اليابان والتزامها القوي بالإسهام في الجهود الرامية لضمان أمن متحدة أكثر فعالية وكفاءة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يشي وفد الصين على تقرير الأمين العام بان كي - مون عن أعمال المنظمة (A/66/1).

يشهد العالم في الوقت الحالي تطوراً وتحولاً وتغيراً كبيراً. وتزداد تعددية الأقطاب والعولمة الاقتصادية تعمقاً. وظهرت تغيرات جديدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي نفس الوقت، ما زال الأثر العميق للأزمة المالية العالمية قائماً، والانتعاش الاقتصادي ما زال يواجه حالة من عدم اليقين. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت أزمة الديون حادة وأسعار السلع الأساسية تواصل الارتفاع. والحالة الأمنية الدولية تزداد تعقداً، وبؤر التوتر الإقليمية الساخنة مستمرة في الظهور. كما أن الأحوال في غرب آسيا وشمال أفريقيا ما زالت مضطربة.

وفي العام الماضي، وإزاء التهديدات والتحديات المتعددة الأوجه، دعت الأمم المتحدة بصورة نشطة إلى التعاون المتعدد الأطراف. واضطلعت بدور هام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والاستجابة للكوارث الطبيعية وتقديم الغوث الإنساني ونشر عمليات حفظ السلام وتيسير إعادة الإعمار بعد الصراع ومعالجة المسائل المرتبطة بتغير المناخ والصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الأمم المتحدة الكثير في مجالات مثل تأمين الطاقة وضمان الأمن الغذائي ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الفرصة للإعراب عن عزمنا ووضع السياسات المحددة الضرورية للانتقال إلى اقتصاد أخضر.

وفي مجال حقوق الإنسان، تبقى اليابان ملتزمة بدورها النشط في المناقشات في الجمعية العامة واللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان ومهامه باستمرار.

ولا بد من تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمل الأمم المتحدة بصورة نشطة. وبعد أن شهدنا إنشاء هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة في العام الماضي، نرى أن الزخم الحالي فرصة لتجديد التزامنا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولا يمكن اعتبار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة ناجحاً بدون إنجاز إصلاح مضموني لمجلس الأمن. والمفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية زادت من زخم هذا الجهد. وعلينا بتسريع وتيرة عملية الإصلاح الراكدة بالتزام نشط وشعور قوي بالإلحاح. ولذلك الغرض، سيدي الرئيس، فإننا نعمل على إدراككم العميق للحاجة إلى إصلاح عاجل لمجلس الأمن وقيادتكم الحكيمة لدفع العملية إلى الأمام بصورة شفافة بغية تحقيق نتيجة ملموسة خلال الدورة الحالية.

إن الركود الحاد للاقتصاد العالمي في الوقت الحالي قد انعكس سلباً على المواقف المالية للدول الأعضاء. وإدراكاً منا للجهود الرامية لضمان الشفافية والإدارة الفعالة والخاضعة للمساءلة للأمم المتحدة، نطالب بترشيد عمل الأمانة العامة. وإعادة توزيع الموارد القائمة ينبغي أن يكون أول نهج لمعالجة متطلبات التمويل المأذون بها حديثاً. وخلال المشاورات القادمة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وميزانية بعثات عمليات حفظ السلام،

البلدان وسبل كسب الرزق لشعوبها، ولكن أيضاً على التنمية والأمن العالميين.

إن انعدام التوازن بين العرض والطلب على الأغذية يضر بتحقيق السلام المستدام في العالم وبالرخاء المشترك. وبغية الحفاظ على الأمن الغذائي في العالم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد مبدأ التنمية المشتركة، ويتخذ التدابير الفعالة للتنسيق واستقرار أسعار معظم السلع الأساسية كالأغذية، ويمنع المضاربة المفرطة.

والأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية والمنظمة الدولية الأكثر عالمية وتمثيلاً وسلطة. وهي أيضاً المنبر لممارسة تعددية الأطراف. والأمم المتحدة منذ تأسيسها، تؤدي دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

وفي ضوء الحالة الدولية المتغيرة، تؤيد الصين قيام الأمم المتحدة بإجراء الإصلاح الضروري والمعقول لتعزيز سلطة المنظمة وكفاءتها، والتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، ومن ثم تحسين تنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. إن ذلك يقوم على حاجة الأمم المتحدة إلى الكمال الذاتي والتنمية. وهو يمثل أيضاً الرؤية والتوقعات المشتركة لأعضائها.

وينبغي أن يشمل إصلاح الأمم المتحدة جميع الأبعاد وأن يكون متعدد القطاعات. وينبغي أيضاً أن يحرز نتائج جيدة في ميدان التنمية، وأن يوفر الضمانات اللازمة، في الآليات والموارد، بغية تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث يمكن لأغلبية البلدان النامية أن تستفيد من الإصلاح.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لاستئناف جمهورية الصين الشعبية عضويتها المشروعة في الأمم المتحدة. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، شاركت الصين بصورة شاملة ونشطة وعميقة في شؤون

وهنا، أود أن أغتنم الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي للأمم المتحدة على عمله الجاد والدؤوب خلال العام المنصرم.

في الوقت الحالي، يمر العالم بمنعطف دقيق جديد في جهوده الإنمائية. ولا تزال التنمية المستدامة مهمة شاقة. وما فتئ التفاوت في التنمية بين الشمال والجنوب واضحاً. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسألة ملحة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رائداً ومركزياً في التنمية الدولية. وتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً في تنفيذ مختلف الأهداف والبرامج. وينبغي أن نولي اهتماماً معيناً للصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية.

وسوف تعقد الأمم المتحدة في البرازيل العام المقبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيكون له أثر كبير على البيئة الدولية وجدول أعمال التنمية. وتأمل الصين أن يقيّم المؤتمر التعاون الدولي الذي تحقق في هذه الميادين على مدى العقدين الماضيين، ويعزز توافق الآراء، ويتخذ إجراءات محددة لتعزيز القضية العالمية للتنمية المستدامة.

وينبغي للمؤتمر وللعملية التحضيرية المضي قدماً بروح ومبادئ المؤتمر الذي انعقد في ريو عام ١٩٩٢، خاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإنما المتباينة، وتعزيز التقدم في تحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومنسقة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يحترما استقلالية الدول في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأن يوليا اهتماماً خاصاً لمخاوف الدول النامية.

ولقد كان الأمن الغذائي تحدياً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. فأشد حالات الجفاف في الأعوام الستين الماضية هي التي تقع في القرن الأفريقي، مما يؤدي إلى انتشار المجاعة. والأمن الغذائي لا يؤثر فحسب على اقتصادات

مبتكرة للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة، والعمل مع الشركاء من الدول وغير الدول على التحضير لمواجهة العديد من التجارب المقبلة. والأهم من ذلك، تثنى تايلند على الأمين العام لإيلاء الأولوية للحاجة إلى تحقيق النتائج بالنسبة إلى الذين هم في أمس الحاجة إليها، والتأكيد على ضرورة تعزيز التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو الموعد المتفق عليه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المطالب التي يتم توجيهها إلى الأمم المتحدة تشكل بالفعل صعوبة، خاصة في ضوء القيود المفروضة على الموارد والظروف التي غالباً ما تكون معقدة وغير متوقعة. ومع ذلك، تعتقد تايلند اعتقاداً راسخاً أنه يمكن للأمم المتحدة ويجب عليها، بوصفها مؤسسة لا غنى عنها، أن تتكيف بغية إحراز النتائج المتوقعة منها.

وبشأن موضوع إحراز النتائج لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، أود أن أشاطركم بعض وجهات نظر تايلاند.

أولاً، يجب أن تتمحور التنمية المستدامة حول الناس. ويجب تعزيز الملكية الوطنية والمجتمعية. ويجب أن تذهب نماذج التنمية إلى أبعد من الأعداد على وجه الإجمال، ولكن بدقة كافية للأخذ في الاعتبار السياقات المحلية المحددة والاحتياجات الحقيقية.

وثانياً، في إعادة الإعمار بعد الأزمات، ينبغي أن تسترشد المساعدات الدولية برؤية طويلة الأجل. ويجب تعزيز المؤسسات المحلية بغية أن تكون لديها القدرة على توفير الخدمات للمحتاجين بعد فترة طويلة من مغادرة أطقم الأخبار الدولية وعمال الإغاثة.

وثالثاً، إن الحكم الرشيد يكفل الإدارة الفعالة وتنفيذ السياسات. وينبغي أن تكون الاتصالات ثنائية الاتجاه، حيث

الأمم المتحدة. ومستوى التعاون بين الطرفين آخذ في الازدياد، ومجالات التعاون آخذة في التوسع، والنتائج الجيدة يجري إحرازها.

وما فتئت الصين على الدوام تناصر وتؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في الشؤون الدولية، وهي تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق هذه الغاية. وكما هو الحال دائماً، ستواصل الصين الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعم المنظمة في إظهار مميزاتها بحيث تصبح معتمدة للحفاظ على السلام العالمي، ورائدة للتنمية المشتركة، ومثالاً للتعاون الدولي.

وسوف تواصل الصين الاضطلاع بالنشط بالتزاماتها الدولية بأفضل ما لديها من قدرات، والالتزام بطريق التنمية السلمية، واتباع سياسة خارجية مستقلة وسلمية، والالتزام بتهيئة بيئة دولية سلمية، وتيسير التنمية المشتركة للعالم.

السيد سريفاي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): خلال السنوات القليلة الماضية، شهد العالم أزمات متعددة، طبيعية ومن صنع الإنسان. وكثيراً ما اقتضت هذه الأزمات الاستجابات الجماعية، فارتقى المجتمع الدولي بإعجاب إلى مستوى هذه المناسبات. ومع ذلك، بعض الأزمات هي أكثر تعقيداً وتتحدى الحلول اليسيرة. وآليات الإنذار المبكر، والرصد والوقاية مرغوب فيها ولكنها ليست دائماً سهلة التنفيذ. لذلك، لا يزال يتعذر الاستغناء عن الأمم المتحدة في تحديد الأهداف المشتركة وقيادة تنسيق الجهود الدولية.

ولا بد لكل منا، كدول أعضاء فيها، أن يقوم بدوره في دعم عمل هذه المؤسسة لأنها، على رغم عدم مثالياتها، تظل أفضل أمل لنا في التصدي للتحديات الجديدة التي ستعترض طريقنا بالتأكيد.

وتؤيد تايلند تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/66/1). ونحن نوافق على أنه يجب علينا أن نجد سبلاً

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة. إننا نتشاطره العديد من تقييماته للحالة الراهنة في العالم والأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال العام المنصرم.

لكن يجب أن نكفل أن تقوم الأمم المتحدة بما عليها. يجب أن نقوم بما علينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. يجب أن نقوم بما علينا لتجلب السلام إلى مناطق الصراعات. ويجب أن نقوم بما علينا لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. في ذلك السياق يرحب وفدي بالتقرير المعروض علينا (A/66/1) الذي يركز على ثلاثة مجالات حساسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمشاركة بعض الأفكار عن كل واحد من هذه المجالات.

أولاً، من أجل أن تقدم الأمم المتحدة نتائج للناس، من الضروري التصدي للتنمية. للشراكة العالمية من أجل التنمية أهمية حيوية، بسبب الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية الذي يقترب بسرعة. بل إنها تصبح أكثر حيوية بسبب الآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية والمالية، إلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

في ذلك الصدد، يجب أن نواصل تشجيع جميع الشركاء، بما فيهم البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، على العمل معاً من أجل كفاءة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أدى تقلب أسعار الغذاء وتأثير تغير المناخ إلى تفاقم الحالة في أفريقيا، خاصة في منطقة القرن الأفريقي.

وبالرغم من موافقتنا التامة على الحاجة إلى زيادة المساعدات الإنمائية لأفريقيا، ينبغي أيضاً أن نجد وسيلة فعالة

يكون الناس على علم جيد بما يجري، ويتم الاستماع إليهم جيداً وحقيقة.

ورابعاً، إن التعاون الدولي - سواء كان بين الشمال والجنوب، أو بين بلدان الجنوب، أو ثنائياً، أو ثلاثياً - أمر حيوي لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والمهارات. ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل الكثير لتيسير هذه العملية، ولا سيما في محالّي الحد من خطر الكوارث والاستجابة في فترة ما بعد الكوارث.

ولدى مواجهة الأزمات العالمية، الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى بناء الثقة، استناداً إلى عضويتها العالمية الفريدة من نوعها وجدول أعمالها الشامل. والثقة بين الأمم وفي منظومة الأمم المتحدة ضرورية لكفالة إحراز النتائج بسلاسة وفعالية وسرعة.

وفي ضوء ذلك، تؤيد تايلند إصلاح الأمم المتحدة بغية تعزيز فعاليتها والمساءلة والشفافية، فضلاً عن تشجيع وكفاءة مشاركة أكبر لجميع الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بعمل المنظمة، ينبغي التشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وإبقاؤها على علم بأعمال ومبادرات الأمانة العامة، والقائمين بولايات الأمم المتحدة ووكالاتها، وصناديقها، وبرامجها بصورة منتظمة وبطريقة شفافة.

علاوة على ذلك، إن إجراء مشاورات مغلقة بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة المعنية فيما يتعلق بالبرنامج القطري سيكفل أن تبيّن أنشطة الأمم المتحدة على أرض الواقع الاحتياجات ذات الأولوية، وأن يؤدي تنفيذها إلى النتائج المثلى.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم تايلند لتحقيق الرؤية التي حددها الأمين العام في تقريره الشامل.

تشكل مسائل الصحة العامة العنصر الرئيسي في الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتعلق بالتغذية، وصحة الأمومة والطفولة، والماء الإصحاح، بالإضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز والأمراض المعدية الأخرى. علاوة على ذلك، يرتبط الحد من الفقر وتوحيد المنظور الجنساني ارتباطاً وثيقاً بالتدخل في الصحة العامة. ونظل منشغلين لأن الملايين من النساء والأطفال يموتون سنوياً لأسباب يمكن الوقاية منها. بناء على ذلك، يجب أن نتحرك معاً تحركاً حاسماً لتحسين صحة كل امرأة وكل طفل حول العالم.

ونحن منشغلون أيضاً بأشكال التهديدات العديدة التي تواجه السلم والأمن. ويقلقنا أن استمرار وجود الأسلحة النووية وازدياد سباق التسلح يلقيان بظلالهما على الاستقرار والأمن في العالم.

ونحن مترعجون من استمرار الأعمال الإرهابية حول العالم. مع ذلك، يجب أن تتسق جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب مع سيادة القانون والاحترام العميق والملتزم لحقوق الإنسان. يجب أن تتوافق تلك التدابير مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

في اعتقادنا أن إعادة تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف لترع السلاح، في ظل تحسين التزام جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، يمكن أن تعزز السلطة السياسية.

ثالثاً، لن يكون بمقدورنا جعل الأمم المتحدة أكثر قوة إلا بإصلاحها. يجب أن نثابر على تعزيز الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التابعة لهما، فضلاً عن مجلس حقوق الإنسان. ينبغي أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور أقوى في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع. أما مجلس الأمن، فإنه بحاجة إلى الإصلاح حتى يعكس الحالة

لترجمة تعهداتنا إلى برامج محددة وملموسة تستهدف بالتحديد الاحتياجات الآنية للقارة.

فيما يتعلق بالسلم والأمن، يجب أن نعمل على جعل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حديرة بالتعويل عليها في كل الأوقات وتحت كل الظروف. يجب أن نكفل توفير معداتها ومواردها، فضلاً عن التدريب الكافي للموظفين حتى يكونوا على قدر تعقيد المهام المنوطة بهم.

لا نزال نواجه الكوارث الطبيعية التي تتسبب في تحديات إنسانية غير مسبقة تتطلب استجابة دولية. يجب أن نبني نظام قوياً للاستجابة للطوارئ والتأهب للكوارث ليكون استثماراً طويلاً الأجل من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية.

يجب أن نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان جميعها ذات طابع عالمي، وغير قابلة للتقسيم، ومتراصة ومتداخلة، ولذلك يجب التعامل معها بطريقة عادلة ومنصفة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التأكيد.

ومع ترحيبنا بالالتزامات والتدابير المتعددة التي تتخذها الحكومات بهدف الإصلاح وتلبية مطالب الشعب، فإننا نشعر بالقلق من تصاعد التوتر والعنف. ونشدد على الحاجة إلى عملية سياسية شاملة يقودها الشعب تهدف إلى الاستجابة الفعالة لتطلعات المواطنين المشروعة.

ثانياً، في مجال كفالة الخدمات العامة، لا يزال هناك، حتى في ظل التقدم الواعد في مجال تغير المناخ، الكثير مما يتعين إنجازه من الآن حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديربان في وقت لاحق هذا العام. إن أكثر ما يثير القلق دوامة الهبوط التي نشهدها في المفاوضات منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كانكون عام ٢٠١٠. هذا هو العام الأكثر أهمية لمفاوضات تغير المناخ.

الراهنة في العالم، وحتى يكون أكثر تمثيلاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة.

تقريره الوارد في الوثيقة A/66/1. أود أن أشير إلى العناصر التالية من تقرير الأمين العام.

نحن نقدر كثيراً الجهود التي يبذلها الأمين العام لتقوية المنظمة بالإشراف على استراتيجية تهدف لتعزيز التوازن الجنساني واعتماد سياسات عديدة مصممة لتمكين المرأة وتعزيز وجودها في الأمانة العامة.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أن التنمية غير ممكنة بدون تمكين المرأة. ينبغي أن تضع الأمم المتحدة المرأة في صدارة التنمية حتى تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لاحتياجات التنمية في أفريقيا في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل. يوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هي أول إطار عمل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أفريقيا. لذلك من الحصة دعم المنظمة للجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونعتبر الاتساق على نطاق المنظومة عملية متكاملة، وليست مقسمة. ونعتقد أن جميع المجالات الخمسة ذات الصلة في إطار الاتساق على نطاق المنظومة مترابطة بقوة فيما بينها ويجب مناقشتها بطريقة شاملة ومتوازنة. كما نعتقد أن التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضروريان للتصدي للتحديات العالمية الحالية. وبصفتنا رئيساً لرابطة دول جنوب شرق آسيا، نحن مستعدون أيضاً للدخول في شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة، ونرغب في ذلك. وسنبذل جهودنا لتحقيق المزيد من الاتساق وإنشاء منصة مشتركة للمسائل العالمية حتى تتبوأ الرابطة مكانتها وسط المجتمع العالمي للدول.

ونعترف بأن الحكومات لا تستطيع وحدها صياغة السياسة العالمية وتنفيذها. فدور المجتمع المدني ومجتمع الأعمال ضروري. إذا أردنا أن يحقق عملنا أهداف الأمم المتحدة، فلا بد من الانخراط والشراكة معهما.

يثنى وفد بلدي على الأمم المتحدة في دعمها للسلطات الوطنية في مجال المساعدات الإنسانية. ونشجعها على مضاعفة جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية إلى القرن الأفريقي، الذي يواجه، بسبب الجفاف، أسوأ أزمة غذائية في العالم اليوم.

وستستضيف جنوب أفريقيا مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر. والمسألة التي نحتاج التركيز عليها في المنظمة هي كيفية التعامل مع مسألة فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. ينبغي أن تضمن النتائج التقدم وتحدث قدراً من الالتزام تجاه الإطار القانوني لكل من بروتوكول كيوتو والاتفاقية. هذه هي المسألة الأكثر إلحاحاً. ولا بد أيضاً من إحراز تقدم جوهري بشأن وسائل التنفيذ، لا سيما بشأن مجموعة المسائل المتصلة بالتمويل، التي تشمل تصميم صندوق

أرجو أن تسمحوا لي بالاختتام بتعليق يغلب عليه الطابع الشخصي. إذا حافظنا على روح الصداقة والحوار المفتوح، فسوف نتمكن من النهوض بالبرامج المطروحة علينا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تستطيعون، سيدي الرئيس، أن تعولوا على تعاون وفدي ودعمه.

السيد نكومبيللا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على

ختاماً، نشكر الأمين العام والأمانة العامة على خدماتهما لهذه المؤسسة.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره القيم عن أعمال المنظمة (A/66/1)، الذي يعكس رؤيته الواضحة وعزمه الراسخ على تشجيع تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة وسلطتها. بما أن هذا التقرير هو التقرير الأخير للأمين العام خلال ولايته الأولى في منصبه، ويأتي عقب انتخابه لفترة ولاية ثانية، أود أن أهنئه مرة أخرى على ثقة الدول الأعضاء التي أدت إلى تعيينه بالإجماع لولاية ثانية.

خلال السنة المشمولة بالتقرير، أظهر الأمين العام القيادة والعزم في التعامل مع العديد من المسائل المطروحة في الساحة الدولية، من دعم نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة في كوت ديفوار؛ إلى دعم عودة الحياة الطبيعية في الصومال وأفغانستان وأجزاء أخرى كثيرة من العالم؛ إلى تأدية دور رائد في البحث عن حل للصراع العربي الإسرائيلي، هذا على سبيل المثال لا الحصر. إن دعمه لمصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير معلم آخر في إنجازاته. ونحن نشكره على زيارته في آذار/مارس، التي فتحت الباب أمام الدعم الذي نحن في أمس الحاجة إليه من الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، ووضع أسس متينة لمجتمع ديمقراطي لديه الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويطبق سيادة القانون.

خلال الأيام القليلة من الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، دعا الأمين العام إلى عقد ثمانية اجتماعات رفيعة المستوى، على أساس مواضيعي وقطري على حد سواء، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً جديداً للنهج الاستباقي الذي ينبغي اتباعه - من التعامل مع الإرهاب، إلى الأمن والأمن النوويين، إلى تعزيز فعالية آلية نزع السلاح، إلى التجار

المناخ الأخضر ومهام اللجنة الدائمة، فضلاً عن مصادر التمويل وحجم الموارد المالية.

ويشعر وفدي بالقلق بشأن استمرار حالة الجمود في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وكانت إحدى نتائج الدورة الاستثنائية الأولى لترع السلاح الاعتراف بالحاجة إلى "متنّدي وحيد ومتعدد الأطراف ومحدود الحجم للتفاوض في قضايا نزع السلاح يتخذ القرارات على أساس توافق الآراء" (القرار د-١٠/٢، الفقرة ١٢٠)، تحديداً، مؤتمر نزع السلاح. على ضوء الإنجازات السابقة للمؤتمر، من المؤسف أن تلك المؤسسة قد فشلت منذ سنوات عديدة في الوفاء بولايتها الأساسية. ونتيجة لاستمرار الجمود، بدأ العديد في التشكيك، وهو أمر متفهم، في أهمية المؤتمر وقيمتها بوصفه متنّدي لمتابعة أهداف نزع السلاح.

كانت النتيجة الأخرى للدورة الاستثنائية الأولى إنشاء هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح بوصفها هيئة تداولية في مجال نزع السلاح وجهازاً فرعياً منبثقاً عن الجمعية العامة. لا تقوم اللجنة أيضاً بالوفاء بولايتها، وفشلت هذا العام مرة أخرى في الخروج بأي توصيات ملموسة. ويعتبر وفد بلدي هذا اتجاهاً مؤسفاً في منظمة مثل منظمتنا التي أنشئت بهدف ضمان السلم والأمن الدوليين.

يرى وفد بلدي أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على ضرورة بذل جهد دولي أكثر تضامناً لتعزيز السلام والأمن، لا سيما في أفريقيا. ينبغي للأمم المتحدة أن تدرك الحاجة إلى إقامة شراكة قوية مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية من أجل تشجيع استجابة مبكرة للتزاعلات والصراعات الناشئة. من المهم أيضاً أن يتم إصلاح مجلس الأمن بحيث يعكس الوقائع السياسية الجغرافية العالمية. لقد انتظرت قارتا أفريقيا وأمريكا اللاتينية طويلاً للحصول على التمثيل الدائم.

الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمزيد من الجهود المنسقة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعميق جذور التفاهم بين الحضارات والأديان.

إن التوقعات عالية جدا، وهي تغطي مجموعة واسعة النطاق من المسائل، لا يستطيع أن أتطرق إليها جميعا هنا. لكن مصر واثقة أن الأمين العام يراقب كلا منها، ولن يدخر جهدا في سبيل تحقيقها. لكن، من أجل نجاحه، نحن في حاجة إلى التزام سياسي قوي من كل منا بتحقيق هذه الأهداف وأكثر من ذلك، وحفظ الأمم المتحدة في صميم تعددية الأطراف.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، في بداية الدورة، باستعراض تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة (A/66/1) لأهنتكم، مرة أخرى، قنثة حارة، سيدي الرئيس، نيابة عن وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وبينما تسعون جاهدين، سيدي، إلى الاضطلاع بمهمتكم المثيرة، يمكنكم التعويل على الدعم النشط من قبل الوفد السنغالي.

تتطلب جميع الأفكار التي تبادلناها خلال المناقشة العامة قبل بضعة أيام فقط إتباع المجتمع الدولي لطريقة جديدة في التفكير والعمل في صياغة حلول جريئة بغية تحرير عالمنا من الشرور العديدة التي تحول دون ازدهار البشرية. وفي هذا الصدد، يبدو واضحا لنا أنه يتعين علينا إلقاء نظرة فاحصة على مسارات الوساطة لكي نتمكن، من جهة، من أن نمنع الصراعات بنتائجها المأساوية دائما، وأن نخفض، من جهة أخرى، التكاليف الباهظة لعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على الأسباب الكامنة وراء الأزمات بأن نكافح على وجه الخصوص الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات والتدفق غير المشروع للأسلحة

بالبشر، إلى مناقشات مستفيضة لحالات في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ونحن نعرب عن تقديرنا العميق لمبادرة الأمين العام في هذا الصدد.

ماذا نتوقع الآن من الأمين العام في السنة الأولى من ولايته الثانية؟ نتوقع الدعم الكامل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تكون القدس الشرقية عاصمة لها، دولة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، تنفيذا للالتزام دولي تأخر الوفاء به وقتا طويلا. نحن نتوقع إحراز التقدم السريع، والعمل جنباً إلى جنب مع الدول الثلاث المودع لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في اختيار ميسر وبلد مضيف يتمتع بإجماع الدول الإقليمية، والمضي قدما بقوة بالدعوة إلى عقد مؤتمر ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. نتوقع مضاعفة الاهتمام باحتياجات أفريقيا الإنمائية واحتياجات أقل البلدان نموا. نتوقع بذل المزيد من الجهود المتضافرة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدة جمهورية جنوب السودان في بناء قدراتها الوطنية في مختلف المجالات.

ونتوقع اتباع نهج استباقي من شأنه أن يضمن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ ويشرع في خطة عمل نشطة لتحقيق التنمية المستدامة، استنادا إلى ركائزها الثلاث. نتوقع اختتام ناجحا للمؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان الذي من شأنه إنقاذ كوكبنا. نتوقع إصلاح هياكل الحكم على المستوى الدولي الذي من شأنه تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة تجاه غيرها من الهياكل الناشئة.

نتوقع إيلاء مزيد من الاهتمام بأجيالنا الفتية، وتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم. نتوقع تحركا قويا نحو

ولكن هذا التقدم يجب ألا يجعلنا نغفل عن الحالة المساوية في الصومال، والتي تستحق مزيدا من الاهتمام من قبلنا. فإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب يتطلب أن نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مثلما يمكننا أن نرى في الاضطرابات الكبرى في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، نحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن العمل لكي لا تتكرر الفظائع الناجمة عن ارتكاب جرائم عنف خطيرة. كما يجب أن نعمل من أجل نشوء عدالة جنائية دولية فعالة وعادلة ومحيدة وغير سياسية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم مُرضٍ، سيكون من المناسب أيضا أن نتساءل كيف يمكن للأمم المتحدة أن تتدخل في مسارح عملياتها وأن تواصل الإصلاحات المتخذة بالفعل من أجل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام التي ينبغي أن تكون جزءا من بناء السلام. ودون سلام مستدام، فإن جميع الجهود لتحقيق التنمية محكوم عليها بالفشل. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا حشد جهودنا لضمان اعتماد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تذكروا عولمة الأزمات التي تتجاوز الحدود بالحاجة الماسة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف، نهج أكثر شمولاً ويقوم على المشاركة بقدر أكبر، إذا ما أردنا أن يكون لنا تأثير جماعي إيجابي على مستقبل الجنس البشري. وفي الواقع، فإن إعادة التفكير في أساليب ووسائل العمل التي توجهنها حتى الآن وإعادة صياغتها تمثلان بالنسبة لنا ضرورة ملحة وليس مجرد حاجة.

كما يقول الأمين العام في تقريره، فإن الدهشة تملكنا ونحن نلاحظ بطء التقدم الذي نحرزه في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد ثبت بوضوح أنه لا يمكننا الآن أن ننجح إلا إذا أوفينا على نحو فعال بالتزاماتنا ضمن الأطر

وجميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، مع تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية في الوقت نفسه.

بينما لا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة أصبحت، نتيجة لهذه الأنشطة، المنبر الحاسم للبحث عن حلول للشواغل القائمة، يجب أن نعترف بأنه، نظرا لتعقيد التحديات الناشئة، فإن أي ضعف أو بطء أو إهمال قد يقوض فعالية الإجراءات المحمودة التي نتخذها.

وبالتالي، ينبغي أن نولي اهتماما خاصا للتغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط، والتي سيكون لها بالتأكيد تأثير حاسم على السلام والاستقرار في المنطقة. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن استخدام صلاحياتها لإيجاد الاستجابات المثلى لتدليل العقبات التي تواجهها في سعيها المتواصل من أجل تحقيق السلام. ولا بد لنا من إحداث اختراق في الوضع القائم لإيجاد حلول حيوية لتهيئة ظروف للتعايش في سلام وأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وسيتطلب ذلك بلا شك إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء، بجوار إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. تلك هي الوسيلة الوحيدة الممكنة للخلاص في المنطقة.

نرحب بالإجراءات الحازمة التي اتخذها المجتمع الدولي والتي سمحت لجمهورية كوت ديفوار الشقيقة بالخروج أخيرا من المأزق الذي وجدت نفسها فيه نتيجة أزمة استمرت ١٠ أعوام، وكانت لها عواقب وخيمة على منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. وبالمثل، وبفضل جهودنا المشتركة، شهدت الحالة الأمنية في عدد من البلدان الأفريقية، ولا سيما في غينيا وغينيا - بيساو والسودان، تقدما كبيرا.

فالاقتصادات التي قادت الاقتصاد العالمي تقليديا تواجه الآن مشاكل هيكلية خطيرة، تنحو إلى تقليل أدائها. في الوقت نفسه، يبدو أن بعض الاقتصادات الناشئة تحل محل القادة التقليديين باعتبارها القوى المحركة للنمو الاقتصادي العالمي. والفجوة التي تفصل بين خمس سكان العالم الأشد فقرا وعشر سكانه الأكثر ثراء تتسع على ما يبدو، مضيفة أسبابا جديدة للإحباط لعشرات الملايين من البشر، ولا سيما الشباب الذين يشعرون بأنهم مشردون وبلا مستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه خلال الفترة الوجيزة التي انقضت منذ تعميم التقرير لأول مرة، ساءت آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل القصير في ضوء مؤشرات من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ومرة أخرى، تماما كما حدث في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، هناك خطر من أن تمتد هذه الاتجاهات لتشمل بقية الاقتصاد العالمي. في نفس الوقت فإن المشردين المشار إليهم آنفا قد أصبح لهم صوت لم يكن لهم أبدا في السابق، بفضل تكنولوجيا الاتصالات الجديدة الموجودة تحت تصرفهم. إننا نلاحظ بعض التغيرات التي لا سابقة لها في بعض البلدان، حيث هياكل السلطة الاستبدادية، التي بنيت بعناية على مدى عقود، تفسح المجال لصوت المشردين سابقا، الذين يطالبون بمستقبل أفضل. يشكل ذلك مصدر أمل لبعضنا، وتهديدا للاستقرار لآخرين. ينطوي التغيير دائما، مع ذلك، على مخاطر، ولكن على فرص أيضا.

هناك ظواهر غير مسبقة أخرى. البشرية جمعاء تواجه تحديا كان تبيّنه ممكن عدة عقود، لكنه يزداد وضوحا الآن بتأثيرات ملموسة بشكل أكبر. إننا نشير إلى الضرر الذي يتعدى إلغاؤه الذي نلحقه بموائلنا المشتركة الأرض، ليس فقط من خلال استنزاف مواردها الطبيعية، ولكن أيضا من خلال انبعاث غازات الدفيئة، التي ثبت أنها تؤدي إلى عواقب وخيمة على البيئة. إن ضغط العدد غير العادي للجفاف، من

والشراكات القائمة بغية القيام، في جملة أمور، بإدارة الديون وتعزيز التجارة الحرة والمنصفة وتحسين حجم ونوعية المساعدة وآليات تقديمها وتيسير الحصول على التكنولوجيات الحديثة.

والأمر الأهم بالنسبة لنا في أفريقيا هو إعادة إنشاء نظام عالمي تؤدي فيه قارتنا بصورة كاملة الدور الذي يليق بها. وفي هذا الصدد، فإن الأمين العام محق في تأكيده على أن الأفارقة ليسوا بحاجة إلى شفقة أو إحسان؛ وإنما يحتاجون الأدوات التي من شأنها أن تسمح لهم بخلق الوظائف وتوليد الدخل. وينبغي أن تكون الشفافية والانفتاح والشمول الكلمات الرئيسية في النظام الجديد الذي نود ببناءه معا.

في الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أتشاطر معكم اقتناعنا بأننا سنكون في وضع أفضل لمنع مخاطر الكوارث والتوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ إذا ما اتحدنا وتحركنا معا. ولا يمكن إنكار أن تلك هي التحديات والتهديدات في القرن الحادي والعشرين. وبالمثل، ينبغي لنا أن نفعل كل ما بوسعنا للنجاح في حملتنا ضد الإرهاب عن طريق عدة أمور من بينها السعي إلى اعتماد اتفاقية عالمية بشأن هذا الموضوع. والتحديات هائلة بالتأكيد، ولكن يمكننا أن نكسب الرهان إذا قابلنا تعقيد المهمة بالإيمان والالتزام.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):

نشكر الأمين العام على تقريره الذي قدمه لنا، كما يفعل في كل عام، تحت الرمز A/66/1. ونحن نتفق معه على أننا نعيش في زمن تحولات عالمية، ونود أن نضيف، أنه زمن عدم اليقين. وأعبر بأسلوبي عما ذكره الأمين العام وأقول إنه يجري، بالتأكيد، إضعاف الوضع القائم ونحن نتحرك نحو شيء جديد، لم تظهر معالمه المحددة بعد.

مع هذه التقييمات، ولكن ينبغي الاعتراف بأن عرض الأمين العام دقيق، وبأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الهائلة التي تواجهها مختلف البلدان، والأهمية الحاسمة لتحليل كل حالة على حدة وفقا لحيثاتها الخاصة بها.

يتناول الفصل قبل الأخير من التقرير منظمتنا، مرة أخرى مع تحليل للتقدم في مسألة الاتساق في المنظومة بأسرها. إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو نموذج مثالي للتقدم والإصلاح. ومن المهم أن ندرك أهمية التقدم الذي أحرز في تكييف المنظمة مع المطالب الجديدة. وخير مثال هو التحولات الكبيرة التي شهدتها مختلف عمليات حفظ السلام المنشورة في العالم. هنالك أيضا تحسنات مهمة أفيد عنها بشأن قدرة المنظمة على التعامل مع الكوارث الطبيعية.

ولكن هنالك مجالات أخرى، مثل إصلاح الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية الثلاث، وبخاصة مجلس الأمن، حيث ما زلنا متوقفين بعد عقدين من الحوار الذي لم يثمر. وتقع المسؤولية عن هذه الحالة الأخيرة بالطبع، على محفلنا الحكومي الدولي، الجمعية العامة، التي لم تجد سبيلا للوصول إلى توافق آراء لأسباب معروفة جيدا.

يصل الفصل الأخير من التقرير إلى استنتاج نعتقد أنه يمكن أن توافق عليه جميع الوفود: توجد حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى، نظرا للحاجة لتلبية مختلف الاحتياجات والمطالب في عالم اليوم. هنا، وجه الأمين العام نداء واضحا إلى جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة للعمل معا. فيما يتعلق بوفد بلدي، رددنا على تلك الدعوة بالإيجاب.

السيدة كولونتايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

إن وفد بيلاروس يرحب بتقرير الأمين العام (A/66/1) عن

جهة، والفيضانات الجارفة، من جهة أخرى، على موارد المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حدودها القصوى، مظهر آخر ملموس لهذه الظاهرة.

أخيرا، فيما يخص مسأليتي السلام والأمن، فإننا نواجه مشهدا شاملا يمكن وصفه في أحسن الأحوال بالأنوار والظلال. رغم تحقيق بعض التقدم في مكافحة الإرهاب، فقد اشتعلت بؤر جديدة ساخنة من العنف العشوائي في أماكن مثل أفغانستان وباكستان، مع تصاعد أعمال القرصنة في أعالي البحار. بينما نخطف بالحل السلمي لتزاع استمر فترة طويلة، انعكس في إنشاء دولة جديدة هي جنوب السودان، فإن اندلاعات جديدة للتوتر قد بدأت في الظهور، سواء في أفريقيا أو في الشرق الأوسط.

و يترجم ذلك إلى جدول أعمال معقد ومعبد للأمم المتحدة، بجميع أبعادها: صون السلام والأمن، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة وطويلة الأجل، وتقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة للتحديات الجديدة، التي تتراوح ما بين مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتغير المناخ. وبالتالي، فإن السؤال الأبدي بشأن ما إذا كانت المنظمة مجهزة تجهيزا كافيا، ومنظمة للتعامل مع هذه التحديات، بينما قد صمم هيكلها الحالي لعالم مختلف، هو عالم النصف الثاني من القرن ٢٠.

إن تقرير الأمين العام يعالج جميع هذه التحديات في فصوله الأربعة الأولى، التي تغطي الركائز التقليدية الأربع وهي التنمية والسلام والأمن، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. يعرض التقرير ترتيبا جديدا بعنوان "تأمين المنافع العالمية" يشمل تغير المناخ والصحة العالمية ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار. في كل حالة، تجري محاولة لقياس التقدم المحرز بالفعل والطريق الطويل الذي يتعين تغطيته. ويمكن للمرء أن يتفق أو يختلف

إننا ننظر إلى الدبلوماسية الوقائية بوصفها إحدى الوسائل الأكثر فعالية للحفاظ على السلام. وتعارض بيلاروس بشكل قاطع استخدام القوة لتسوية الصراعات، لأنه غالبا ما ينطوي على نتائج سلبية يصعب التكهّن بها ولا تلبي مصلحة تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. ونحن نؤمن بأنه لا يوجد بديل للحوار السياسي.

وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مساعي الوساطة السلمية من خلال تعزيز التدابير الرامية إلى منع نشوء الأسباب الأساسية للصراع، والاستخدام الكامل للفرص التي توفرها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لأن تلك المنظمات في أفضل وضع لمعرفة المشاكل التي تظهر ضمن إطار مسؤولياتها. وبوصف بيلاروس رئيسة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فإنها مستعدة للقيام بكل ما في وسعها للمساعدة في هذا المجال.

إننا نشاطر الأمين العام قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم ملحوظ في مؤتمر نزع السلاح. وموقفنا هو أن مؤتمر نزع السلاح يمثل هيئة تفاوضية فريدة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي ويكتسي أهمية عالمية. ونحن نرى أن التقدم في مؤتمر نزع السلاح يعتمد على الإرادة السياسية لمجموعة الدول الرئيسية في العالم تجاه البدء بعملية التفاوض على نزع الأسلحة النووية.

وتدعم بيلاروس الجهود الرامية إلى صياغة صك دولي جديد يساعد على التصدي للمشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة التقليدية على نطاق العالم. ولكي يكون ذلك الصك عالميا، يجب أن تمتثل له جميع الدول بدون استثناء، وإلا تجري مناقشته إلا في الأمم المتحدة، وإلا يُتخذ القرار النهائي بشأنه إلا بتوافق الآراء. ولكي يكون الصك فعالا، يجب أن يهدف إلى تحقيق الأهداف والمقاصد الملموسة

أعمال المنظمة. نلاحظ الطبيعة البناءة للتقرير بُنهجه لتخطيط أعمال المنظمة على الأجلين المتوسط والطويل.

إننا نرحب بمحتوى التقرير باعتباره نهجا مفاهيميا للتعامل مع مجموعة من قضايا الساعة المطروحة على جدول الأعمال الدولي. بادئ ذي بدء، يشير التقرير إلى التدابير الرامية إلى تسريع التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، المنصوص عليها في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥).

إننا ندعم التزام الأمين العام بالعمل على تطوير الأفكار لبرنامج الإطار من أجل التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥، مع توصيات محددة تقدم سنة ٢٠١٢. في هذا الصدد، نحن نعلق آمالا كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه المقبل. إن بيلاروس مستعدة للقيام بدور نشط في التحضير للمؤتمر والعمل على وضع وثيقته الختامية.

في مواجهة تهديد موجة جديدة من الأزمات العالمية، يجب على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رائد في مجال استعادة الاقتصاد العالمي. ونشير في ذلك الصدد إلى الجهود التي بذلتها المنظمة لتحقيق التوازن بين مصالح مختلف مجموعات الدول والتعاون مع البلدان ذات الدخل المتوسط. إننا على اقتناع بأن اتخاذ الأمم المتحدة لتدابير منسقة لتوجيه الهيئات التنفيذية للمنظمة نحو استجابة أكمل وأكثر فعالية للاحتياجات الخاصة لهذه المجموعة الكبيرة من البلدان ستساعد على تحسين الحالة. وإذ نضع في الاعتبار الاحتمالات المدمرة لأزمة عالمية ينطوي عليها استخدام ذرائع اجتماعية واقتصادية لافتنال اشتباكات بين البلدان، فإننا نعتقد بأن من الضروري أن تركز الأمم المتحدة على التصدي المنهجي للمسائل الراهنة وأن تستخدم إلى أقصى حد ممكن جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية.

ويجب أن يكون استخدام القوة من جانب المجتمع الدولي استثنائياً في الممارسة وأن يتم تنفيذه بالتوافق الدقيق مع الميثاق. ونعتقد أن من الضروري أن يتوفر لمبدأ المسؤولية عن الحماية التعزيز القانوني الدولي المناسب والآليات التي تمنع إساءة الاستخدام، وذلك على أساس امتثال الدول الأعضاء بشكل صارم لميثاق الأمم المتحدة والأحكام الملزمة للقانون الدولي.

ويمكن للشراكات العالمية أن تكون أدوات لمنع وقوع الأزمات، وهي تمثل مفهوماً ظلت بيلاروس تدعمه على الدوام. ويسعدنا أن نلاحظ مواصلة تعزيز علاقات الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وجماعات الدول الأعضاء، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لأغراض التنمية. وقد أحطنا علماً بالتدابير المعتمدة بغية كفاءة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب ببدء عمل كيان المسائل الجنسانية المنشأ مؤخراً، وأعني هيئة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة. ونود أن نعبر عن ثقتنا في أن هذا المكتب سيوفر الدعم اللازم للدول من أجل تحسين أوضاع المرأة في الميدان. كما نؤمن بأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ينبغي أن يكون من بين الأعمال الرئيسية للهيئة بوصفه من الظواهر السلبية التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها واغتنامها للفرص المتاحة لها. ويحدونا الأمل في أن برنامج عمل الهيئة الجديدة، وتنفيذ الولاية الموكلة إليها، ستصبح عضواً فعالاً في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأن تساهم في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي اعتمدها الجمعية العامة.

إننا نؤيد فكرة الأمين العام بشأن الحاجة إلى دعم الشباب وتوفير الفرص لهم على نطاق واسع لتلقي التعليم أو التدريب المهني، واكتساب المهارات التقنية والاستفادة من

النابعة من المشاكل الرئيسية المؤثرة في مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويظل الإرهاب الدولي يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. وأكدت العمليات الإرهابية التي وقعت مؤخراً على أنه حتى البلدان الموصلة اجتماعياً والمستقرة سياسياً معرضة للخطر في مواجهة تلك التهديدات. إننا على اقتناع بأنه لا يمكن القضاء على تلك الظاهرة الشريرة إلا من خلال تكثيف الجهود المتضافرة من جانب الحكومات والمنظمات على المستويين الإقليمي والدولي. وتتضمن التدابير المهمة استكمال العمل لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، والامتنال الصارم للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتوفير المساعدة الدولية وبناء قدرات الدول على مكافحة الإرهاب.

كما نود أن نوجه اهتمام الجمعية العامة إلى ضرورة وضع تدابير لمكافحة استخدام التكنولوجيات الإعلامية للترويج للعنف، وتجنيد الجماعات الإرهابية، وإضفاء صورة شعبية على الإرهاب أو تبريره. إننا نتشاطر موقف الأمين العام بشأن الحاجة إلى زيادة فعالية التدابير المصممة لإعلاء شأن سيادة القانون. ونعرب عن أملنا أن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن سيادة القانون، بمناسبة افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، سيساعد على الحفاظ على النظام القائم للقانون الدولي وتعزيزه بوصفه عامل ردع ضد الخروج على القانون والعدمية القانونية.

وفيما يتعلق بمفهوم المسؤولية عن الحماية، نحن ندرك بأنه بحاجة إلى صياغة تشمل قائمة مستوفاة بمعايير وشروط التنفيذ. ويجب ألا يستخدم المفهوم من أجل الضغط على الدول ذات السيادة. ويجب ألا تتغاضى المسؤولية عن الحماية عن انتهاكات مبادئ تساوي الدول في السيادة أو عدم التدخل في حقوقها السيادية أو عدم استخدام القوة.

وستكون إحدى الخطوات المهمة لتلك الجهود اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بتغير المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونأمل أن يتكامل انعقاد المؤتمر بالنجاح وأن يعطي زحماً لوضع آليات عالمية بإشراف الأمم المتحدة، سيكون من شأنها تمكين البلدان النامية والمتوسطة الدخل من الوصول إلى تكنولوجيات الطاقة الحديثة. وسيساعد نقل تلك التكنولوجيات على حماية كوكب الأرض من التغيرات التي لا سبيل إلى إزالتها.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه بأن الأمم المتحدة القوية والموحدة تخدم مصالح الدول الأعضاء فيها. وبطبيعة الحال، ستكون المنظمة، حينذاك، قادرة على التصدي للتحديات المعقدة الماثلة أمامنا. ولهذا السبب، تبرز مسألة إصلاح الأمم المتحدة بنفس الوضوح الذي اتسمت به دائماً. وبدون هذا الإصلاح، لا يمكن أن تتوفر لنا الأدوات التي نحتاج إليها للحيلولة دون وقوع أزمات عالمية. وندعو الأمين العام إلى مواصلة الجهود في هذا الاتجاه. ونحن نعتبر جهودنا المشتركة لتنشيط عمل الجمعية وإصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أولوية.

السيد خان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية،

أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة حارة على توليكم المنصب الهام رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسنتين. ويمكنكم أن تعولوا على كامل تعاون وفدي ودعمه البناء في اضطلاعكم بهذا العمل خلال السنة القادمة.

قبل أقل من أسبوع، اجتمع قادتنا هنا في هذه القاعة لتبادل الأفكار والرؤى بشأن النظام الدولي الحالي. وعندما خاطب رئيس وزرائنا، السيد مانموهان سينغ، الجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.22)، سلط الضوء على بعض التحديات الجسام التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الوقت الذي يتصف بالاضطراب وعدم اليقين.

خدمات التنسيب الوظيفي. فالشباب هم القوة الكامنة في أي مجتمع والحركة له. وقد رحبنا بعقد الاجتماع الرفيع المستوى مؤخرًا في سياق السنة الدولية للشباب. ونأمل أن يبدأ العمل الآن على وضع سياسات عالمية فعالة للدفاع عن مصالح الشباب.

لقد أكدت مأساة فوكوشيما الحاجة إلى تعزيز وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن إجراء التقييم العلمي لتداعيات وآثار الإشعاع النووي وإيجاد الوسائل الفعالة للتغلب عليها. وتلاحظ بيلاروس في هذا المجال العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع النووي. بيد أن ظهور البلدان الجديدة التي طورت الإمكانيات والمعارف العلمية اللازمة بشأن آثار الإشعاع النووي لم يتعب عنه حتى الآن في عضوية اللجنة. ونحن على اقتناع بأن فعالية عمل اللجنة سوف تتعزز إذا ما عيّنا فيها ست دول مرشحة خلال الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة. ويجدونا الأمل أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستفعل كل ما في وسعها لتقوية اللجنة، مع الدعم الاستشاري للأمانة العامة للمنظمة، وأن تتخذ الجمعية العامة القرارات اللازمة لتحسين أداء اللجنة في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بقائمة التدابير اللازمة لمكافحة تغير المناخ، فإننا نركز على الخطوات الواقعية لوضع نموذج فعال للتعاون الذي تنظمه اتفاقات دولية بشأن الحد من انبعاث غازات الدفيئة. وقد حاولنا أن نسهم في تلك الجهود المتعددة الأطراف، وبأدركنا إلى إجراء تعديل على الملحق (ب) لبروتوكول كيوتو لتقديم التزامات كمية بالحد من تلك الانبعاثات. وسيبدأ نفاذ التعديل ريثما تستوفي الأطراف إجراءاتها الوطنية. وفي هذا الصدد، نرجو من الوفود تسريع اعتماد التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، مما سيساعدنا بالتالي على المضي قدماً بالجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ.

وفي العام الحالي، لدينا أيضاً فرصة أخرى لترجمة حلم الشعب الفلسطيني إلى حقيقة واقعة. وكما قال رئيس الوزراء سينغ أمام الجمعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فإننا نتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة عضو على قدم المساواة في الأمم المتحدة.

خلال الشهر الحالي، ينتظر أن يتجاوز تعداد سكان كوكبنا علامة السبعة بلايين نسمة. وهذه ليست مجرد معلومة إحصائية، بل هي تذكارة أخرى بأن الفقر الطاحن وعدم المساواة والحرمان ما زال يمثل مصير قطاع كبير من البشر على نحو غير مقبول. كما أنها تسلط الضوء على العديد من المهام غير المكتملة التي تنتظرنا على صعيد جدول الأعمال العالمي للتنمية. لقد أحرزنا بعض التقدم منذ اجتمعت الأسرة الدولية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت الصورة العامة تبدو مختلطة. ولكن، رغم التزامنا السياسي العميق، تبدو الحقيقة الصعبة متمثلة في أن البلدان لم تبذل إلا قليلاً من الجهد للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية، وأعني بلورة شراكة عالمية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي الوفاء في أقرب وقت ممكن بالتعهد الذي قطعه البلدان المتقدمة النمو على نفسها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة كفالة الوصول معقول التكلفة إلى التكنولوجيا وبناء القدرات.

إن تقليص الفقر والتمكين الجنساني والرعاية الصحية للأهالي ووفيات الرضع ما زالت كلها تظهر توجهات متباينة، مع تفاوتات ملحوظة بين المناطق. والفارق الشاسع بين الريف والحضر في جميع المؤشرات يجعل التقدم غير متوازن. وما يقلقنا أكثر أنه بالرغم من التخفيضات الهامة في معدلات الفقر المدقع في العالم النامي، فقد بقيت نسبة البشر الذين يكابدون الجوع ثابتة. وهذا التباين الجلي يدعونا إلى

إن الإرهاب آفة بشرية. فهو مشكلة عالمية تتطلب حلولاً عالمية. وما من بلد أو منطقة أو مدينة في العالم بمنأى عن الإرهاب، سواء كانت نيويورك أو لندن أو أبوجا أو مومباي، على سبيل المثال لا الحصر. ويسعدني أن لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب التي تشرف الهند برؤسها، قد اعتمدت وثيقة ختامية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تشتمل على معيارين مرجعيين تم إقرارهما بتوافق الآراء، أولهما أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع الإرهاب إطلاقاً، والثاني أنه ما من ذريعة أو مظلمة أيا كانت يمكن أن تبرره. وترى الهند أن اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي سيوفر أساساً قانونياً متيناً للكفاح ضد الإرهاب. ونرى أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تظل غير مكتملة في غياب مثل هذه الاتفاقية.

أما فيما يتعلق بالموضوع الهام المتمثل في إصلاح مجلس الأمن، فإن المفاوضات التي جرت أثناء الدورة الخامسة والستين قد دلت، بما لا يدع مجالاً للشك، على الدعم القوي من جانب الأعضاء لتوسيع العضوية في مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. ونرحب بقرار الرئيس الخاص بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحث السفير تانين على أن يعقد على الفور اجتماعاً عاماً غير رسمي لمناقشة إصلاح المجلس.

وفي العام الماضي، قامت الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة شعب جنوب السودان على تحقيق تطلعاته. وبشعور بالإنجاز الذي تحقق، رحبت الهند وبقية المجتمع الدولي بالدولة الجديدة بيننا. والطريق أمامها لن يكون سهلاً بأي حال، إلا أننا نثق أنه بالعزيمة والصبر والمثابرة، يمكننا مساعدة تلك الدولة البازغة وهي تشرع في مهمة بناء الدولة.

إننا نقدر جهود الأمين العام الداعمة لمبدأي النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتهما. كما نقر بصلة التآزر بينهما وبين رفاه البشر والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان استعراض مجلس حقوق الإنسان في العام الماضي تطوراً محموداً.

وحفظ السلام يمثل أبرز المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتعتز الهند بأنها أسهمت بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في عمليات حفظ السلام خلال العقود الستة الماضية. وبوصفها أحد أكبر المساهمين بالقوات والموارد، تدرك الهند جيداً التغييرات الدراماتيكية التي حدثت على صعيد عمليات حفظ السلام. وسنبقى داعمين لكل جهود الأمين العام لتعزيز قدرة حفظة السلام بغية صون السلم في حالات متزايدة الصعوبة والتعقد من خلال أخذ تلك الحقائق المتغيرة في الحسبان.

ولا بد من ضمان ألا يتخذ أي قرار بشأن ولايات حفظ السلام بمعزل عن قرارات أخرى لا تقل أهمية بشأن الموارد والقدرات، كيما يتسنى تنفيذ تلك الولايات على نحو مرضٍ. وبالمثل، تعي الهند حقيقة أن حفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلاً لمهمتي بناء الدولة وبناء السلام. وحكومة الهند ملتزمة ببناء السلام كمبدأ وممارسة.

وتولي الهند أولوية قصوى لهدف نزع السلاح العام. وما فتئنا نسترشد بخطة العمل التصورية لعالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف التي طرحها رئيس الوزراء راجيف غاندي في عام ١٩٨٨، والتي ترسم خريطة طريق لتحقيق نزع السلاح النووي في إطار محدد زمنياً، وعالمي وغير تمييزي ومرحلي ويمكن التحقق منه. ونرحب كذلك بتوجيه الاهتمام إلى مسألة الأمان النووي والسلامة النووية.

الاهتمام مجدداً بالآليات التي تحكم الوصول إلى الغذاء في العالم النامي.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تركز منظومة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات السكان الأكثر هشاشة في البلدان النامية. ويجب إيلاء أولوية مستدامة للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة تشجيع الوفاء بتعهدات اسطنبول في حينه. ولا بد لنا أيضاً من إيلاء اهتمام خاص بأفريقيا، اعترافاً باحتياجاتها الخاصة.

لقد حظي التركيز على المسائل المتعلقة بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة بزخم كبير من خلال الخطوة النوعية التي اتخذتها الدول الأعضاء في العام الماضي بإنشاء كيان موحد يُعنى بالشؤون الجنسانية، وأعني هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الكيان الجديد قد شرع في الاضطلاع بمهامه المهمة بحماس وشعور بأهمية الغرض من إنشائه حتى في مرحلة تكوين هيكله وولايته الجديدة.

إن جهود وفدي في المؤتمر القادم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ سوف تنصب على كفالة إجراء مفاوضات سريعة تفضي إلى نتائج طموحة ومتوازنة ومنصفة. وإذا فعل ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الملامح الرئيسية متمثلة في مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة. كما أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في العام القادم، والذي يمثل حدثاً واعداً على جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. ولا بد لنا أن نغتنم الفرصة لإعادة التنمية المستدامة إلى مركز المصفوفة العالمية للتنمية، كما وصفته مبادئ إعلان ريو للبيئة والتنمية (A/CONF.151/26 (Vol.1)).

إن بلادي تولي أهمية خاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المتفق عليها دولياً. ونأمل أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور هام في مجال متابعة ورصد الالتزامات الخاصة بأهداف الألفية. وينبغي دراسة معوقات التنفيذ، حتى تتمكن دولنا النامية من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

كنا نتوقع أن يشيد التقرير، خاصة في الفقرة (باء) الواردة تحت الفصل الثاني من التقرير تحت عنوان "حفظ السلام"، بالالتزام حكومة السودان وانحيازها لخيار السلام، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، وانتهاءً بقيام الاستفتاء بشأن تقرير مصير جنوب السودان، والذي أفضى إلى الإعلان عن قيام دولة جنوب السودان، التي وجدت الاعتراف من حكومة السودان. ولذلك فإننا نحيب بمنظمتنا الدولية إلا تنساق وراء توجهات بعض الدول التي لا تريد أن تردّ الفضل إلى أهلها. ونشير في هذا الصدد إلى أن القيادة السودانية، التي على رأسها الرئيس عمر حسن أحمد البشير، هي التي مكّنت أهل الجنوب من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، والتزمت بذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. ولا تزال حكومة السودان تدعو إلى قيام علاقات حسن جوار، تقوم على التفاهم والمصالح المشتركة.

ختاماً، نأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام في الدورة المقبلة، خطة لتعزيز التعاون العالمي والتقني بين الدول الأعضاء، تحقيقاً للتعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما لهما من أهمية ودور في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لشعوبنا، حتى نحني ثمار التقدم العالمي، بما في ذلك، الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الطاقة النووية للأغراض السلمية.

كما نأمل أيضاً أن تتسم أعمال وأنشطة هذه المنظمة بالهنية والتجرد والحياد، بما يمكنها من تعزيز التعاون في هذه

ونؤيد الجهود الدولية برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز مستويات السلامة والأمان.

وفي الختام، نتطلع إلى المضي قدماً في القضايا الهامة المطروحة أمامنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وإلى العمل نحو تحقيق نتائج مفيدة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

السيد خير (السودان): في مستهل حديثي أود أن أهنئكم على اختياركم لرئاسة هذا المحفل الهام. وإنني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم ستقودان أعمال هذه الدورة إلى النجاح.

كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره لهذا العام، الوارد في الوثيقة (A/66/1) كما أرجو أن أشير إلى أهمية الموضوع قيد النظر، والذي يتناول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إنه من حسن الطالع أن تبدأ الدورة السادسة والستين للجمعية العامة مداولاتها عقب الانتهاء من مرحلة المناقشة العامة، بهذا التقرير الذي يتناول حصاد أعمال هذه المنظمة التي تبني عليها شعوب العالم آمالاً كبيرة في تحقيق التنمية وتعزيز السلم والأمن الدوليين، خاصة وأن عالمنا يشهد العديد من التحديات والأزمات العالمية التي تستوجب تضافر الإرادة الدولية من أجل مقابلتها وتجاوزها بما يحقق التنمية والأمن لشعوب العالم أجمع.

لقد لفت نظرنا أن التقرير أورد جانباً هاماً بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونؤكد هنا على أنه ينبغي أن يتصدر توفير الدعم لتنمية أفريقيا أولويات الأمم المتحدة، مقروناً مع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك وجوب تعزيز تدفقات الموارد إلى أفريقيا، ومعالجة مشكلة الديون، وإيلاء الاهتمام بأقل البلدان نمواً، التي تشكل الدول الأفريقية غالبيتها. ونأمل أن يقترن ذلك بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثل رؤية للنهوض في المجالات الثقافية والاجتماعية.

التحتية ومؤسساتها، باعتبارها من العوامل المضاعفة للتنمية. ويتطلب اجتياز وضع أقل البلدان نمواً إرادة سياسية قوية، وعزيمة من جانب هذه البلدان وشركائها في التنمية، فضلاً عن اتخاذ تدابير دعم دولي فعالة وقوية، وعلى نحو مستمر، ويمكن التنبؤ بها. وندعو إلى التنفيذ الكامل، والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل اسطنبول.

وتكمن مصداقية الأمم المتحدة في قدرتها على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المحسّد في الميثاق. ويتطلب التطور المستمر في البيئة الخارجية، أن يتكيف النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة، على نحو مستمر، في ذات الوقت الذي تبقى فيه المبادئ الأساسية ثابتة.

وهناك حاجة إلى نهج شامل لتحقيق السلام والأمن، بغية التصدي للتهديدات المتنوعة والمعقدة التي يواجهها العالم الحديث. وفي السنوات الأخيرة، ازداد الطلب بدرجة كبيرة على مشاركة الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، وتسوية الصراعات، وبناء السلام المستدام. ويستدعي تزايد المسؤولية زيادة في الالتزام السياسي والموارد الملائمة.

إن حفظ السلام، الذي لا يزال يشكّل نشاطاً رائداً للأمم المتحدة، يتطور باستمرار. ونرى أن وحدة القصد بين أعضاء مجلس الأمن وحشد كامل رأسماله السياسي، على أساس الوقائع والمبادئ والإطار الاستراتيجي المتسق مع التفويض الصريح، من شأنها أن تحدد إلى حد كبير مدى نجاح عمليات حفظ السلام في الميدان.

ومن المهم، بنفس القدر، ضرورة وجود إطار استشاري مؤسسي مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وتوفير الموارد البشرية والمادية الكافية. ينبغي أن تشكل سلامة حفظة السلام وأمنهم وتحفيزهم جزءاً لا يتجزأ

المرحلة الحرجة من تاريخ العلاقات الدولية، وذلك اتساقاً مع نصوص وروح الميثاق. ونأمل أن تنأى المنظمة بنفسها من خدمة الأجندة الضيقة، واستهداف دول بعينها من خلال الانتقائية وازدواجية المعايير. ونتطلع أن تتسارع خطى الإصلاح لتضخ دماء جديدة في شرايين المنظمة، بما يحقق أهدافها في التنمية وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على العرض الشامل لتقريره (A/66/1) عن أعمال المنظمة. ونحيط علماً، على وجه الخصوص، بالتحليل والإبلاغ عن التطورات والاتجاهات الرئيسية، وبالحاجة إلى تنشيط التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة. وكما ذكر في التقرير عن صواب، فإنه تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تأمين وتعزيز المصالح العالمية. وبالنظر إلى تعقيد وترابط طبيعة هذه المصالح على نطاق واسع، فإنها تتطلب تعاوناً عالمياً مكثفاً.

وإذ نأخذ في الاعتبار بالعلاقة التكافلية بين الأمن والسلام والتنمية، يسرنا أن التقرير يسلط اهتمامه أولاً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وتظل الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي أن تحقّقها جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥ أهدافاً رئيسية للتنمية الوطنية في بلدي. غير أن الظروف والفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ليست متماثلة للجميع. وعلى ضوء خلفية المعوقات الهيكلية، والعديد من نقاط الضعف، التي أكدتها الآثار السلبية لتغير المناخ، وسلسلة من الأزمات التي تزيد بعضها حدةً وخطورةً، فإن من المرجح ألا تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية الهامة للألفية.

وبالنسبة لهذه البلدان، فإن الهدف على المدى المتوسط هو اجتياز وضعها الراهن. ويتوقف ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبناء قدراتها الإنتاجية، وبنيتها

فادحة في الأرواح والممتلكات. ولهذا السبب أطلقنا مبادرة لتعزيز جدول أعمال التنمية المستدامة للجبال، بغية تسليط الضوء على نقاط الضعف والهشاشة الخاصة بها.

ويساورنا قلق بالغ لعدم إحراز تقدم في محادثات المناخ. وندعو إلى تحقيق الأهداف الطموحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للجوانب العادلة لتغير المناخ. وتعلق نيبال أهمية كبيرة على مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في العام المقبل. سيكون المؤتمر مناسبة هامة للنهوض بشكل جماعي بجدول أعمال التنمية المستدامة، مع التركيز بصورة رئيسية على الرفاه الإنساني، مع مراعاة نقاط الضعف الخاصة بأقل البلدان نمواً.

وتدعو نيبال إلى نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل بطريقة مقيدة بإطار زمني. إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح لآسيا والمحيط الهادئ، الواقع في كاتماندو، سيكون مفيداً في إحياء عملية كاتماندو لتيسير الحوارات والمداورات بشأن بناء الثقة في المنطقة.

لا بد من هزم الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إن الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أمر بالغ الأهمية لتعزيز الشراكة العالمية والتعاون في مكافحة هذا التهديد المميت.

لا بد من أن يحظى جدول الأعمال العالمي للصحة بأولوية مستمرة. ومن المهم أيضاً أن يجري على سبيل الأولوية تنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٢/٦٠) والإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن منع ومكافحة الأمراض غير المعدية (القرار ٢/٦٦، المرفق)، الذي عقد قبل يومين، مع الضمان الكامل لاحتياجات الموارد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

من بعثة حفظ السلام الناجحة. ونظل ثابتين في التزامنا بالمساهمة في حفظ السلام.

ونؤكد على الدور المهم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. إن توطيد الملكية الوطنية وبناء القدرات والدعم القوي للانتعاش الاقتصادي وتوفير فرص العمل للشباب، مع تحقيق استقرار الحالة الأمنية والاتساق والتنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة، هي بعض السمات المميزة لجهود بناء السلام الناجحة.

إن الصراعات والكوارث الطبيعية والفقر والجوع والأزمات المتعددة فاقمت التحديات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. نحن ندعو إلى زيادة قدرة الأمم المتحدة، من حيث الموارد والقوى العاملة على حد سواء. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة تحسين جهود التخطيط المشترك القائم على أساس تلبية الاحتياجات. ندعو إلى تقديم المساعدة من جانب الأمم المتحدة في تطوير وتبسيط استراتيجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث لتقليل تعرض الناس للأخطار الطبيعية، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

إن التزام نيبال بحقوق الإنسان لا لبس فيه. يجب السعي إلى تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة متسقة وشاملة. ويجب أن يشكل الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان.

لقد أدى الاحترار العالمي كثيراً إلى قلب الطقس واشتداده، مما أثر على الصحة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. إن بلدي، وهو من أقل البلدان نمواً وكذلك من البلدان غير الساحلية، معرض بدرجة كبيرة لتغير المناخ، الذي عجل بذوبان الثلوج في جبال الهيمالايا النيبالية، المصدر الدائم للمياه العذبة لأكثر من بليون شخص في جنوب آسيا. وقد تفيض حوالي عشرين من البحيرات الجليدية لدينا في أي وقت، مما يمكن أن يسفر عن خسائر

والستين للجمعية العامة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لعرب عن كامل دعم وفد موزامبيق فيما تظطلعون بمهمتكم النبيلة ومسؤولياتكم.

يرحب وفد موزامبيق بالتقرير السنوي لهذا العام (A/66/1)، وهي الوثيقة التي تبرز أهم إنجازات الدورة الماضية، والتحديات التي تعين على المنظمة التغلب عليها، وقبل كل شيء، الالتزامات المتبقية، التي ينبغي الوفاء بها. وفي هذا الصدد، فإنه يشكل دليلا هاما للعمل في المستقبل. ونشكر الأمين العام على التقرير الشامل وجميع موظفي الأمم المتحدة على النتائج الإيجابية، التي ما كان يمكن أن تتحقق إلا مع التفاني والالتزام الصادق تجاه أعمال المنظمة.

في السنوات الخمس الماضية، شهدنا علما سريع التغيير، اتسم بالآثار المجتمعة السائدة لمختلف الأزمات وتفاقم من جراء حجم وتواتر الكوارث الطبيعية، كمثال واحد فقط على ذلك. في تلك البيئة الصعبة، أظهرت الأمم المتحدة قدرتها على التكيف وتحويل نفسها لمواجهة الحقائق الجديدة والمعقدة. واليوم، لا تزال المنظمة تشكل نبع القوة والإلهام لنا، إذ تتجمع تحت مظلتها للسعي إلى تعزيز الاستجابات الشاملة والمستدامة للتحديات الجديدة والقديمة. يتضمن التقرير العديد من الأمثلة على هذه المرونة، بدءا من الاستجابات للمخاطر التي تتهدد السلام والأمن إلى تلك التي اتخذت في سياق الكوارث الإنسانية.

ونلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد عززت شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي خطوة هامة في تحسين آليات الإنذار المبكر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات. وكما أكد فخامة الرئيس ارماندو غويوزا في خطابه خلال المناقشة العامة:

”نعيد التأكيد على اعترافنا بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها ركائز لتعزيز

علينا أن نضمن تعزيز قوة وسلطة الجمعية العامة بما يتناسب مع مكانتها باعتبارها الهيئة التمثيلية العالمية الوحيدة. تؤيد نيبال توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتي العضوية. يجب أن يتناول جدول أعمال الإصلاحات جميع القضايا المترابطة، مثل التمثيل، فضلا عن الشفافية والمساءلة في أساليب عمل مجلس الأمن. وينبغي أيضا الاعتراف على النحو الواجب بدور ومساهمة الدول الصغيرة في صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور قيادي في كفالة الاتساق والتساق في النظم العالمية الاقتصادية والمالية والتجارية وفي تعزيز العلاقات الاقتصادية العالمية، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. إن للأمم المتحدة دورا حاسما في تشكيل النقاش السياسي بشأن المسائل الاقتصادية والمالية، ووضع المعايير العالمية، التي يجب تعزيزها. وترحب نيبال بكل الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك تشغيل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي الختام، إن التزام نيبال بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة عميق وثابت. تمثل الأمم المتحدة، بالنسبة لنا، مظهرا متينا من مظاهر تعددية الأطراف. على الرغم من التطورات الهائلة على مر السنين، فقد حافظت الأمم المتحدة على مكانتها باعتبارها حجر الزاوية في العلاقات الدولية. وبينما يصبح العالم أكثر تكاملا وتصبح المشاكل التي تواجه البشرية أكثر تعقيدا وتنوعا، تظل الأمم المتحدة منظمة محورية لا غنى عنها بالنسبة لنا جميعا.

السيد غوميندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):

نظرا لأن هذه هي أول مرة أتكلم فيها في الجمعية العامة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة السادسة

كاف. وإننا نحيي الأمم المتحدة على انخراطها الحسن التوقيت في رعاية الحوار وفي دعم سلطات البلدان المعنية في سعيها إلى تلبية احتياجات شعوبها في تلك الأحوال الطارئة.

وعندما تعود الأحوال الطبيعية إلى تلك البلدان يظل دور الأمم المتحدة في المساعدة على بناء المؤسسات الديمقراطية والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للسكان محتفظاً بأهميته القصوى. وتجربتنا في الانتقال من الصراع إلى السلام تبين أن وجود شريك مخلص يعتد به، مثل الأمم المتحدة، يتسم بأهمية حاسمة في بناء الثقة ورعاية الحوار فيما بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً أيضاً بإتاحة الخبرة الملائمة في شتى المجالات ذات الصلة التي ندرکها جميعاً.

وفي الجهود المبذولة دعماً لعمليات الانتقال الجارية، لن نغالي مهما قلنا في التشديد على أهمية دور المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد نحيي القرار السياسي باستحداث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وبصفة موزامبيق واحداً من البلدان الثمانية الرائدة التي تشارك في العمل ضمن مبادرة "توحيد الأداء" منذ عام ٢٠٠٧، فإنها تتابع باهتمام خاص أنشطة المنظمة لتعزيز التماسك على نطاق المنظومة كلها على كل المستويات. لذلك نرحب بالتقدم المحرز في ذلك الصدد، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بتنفيذ خطة العمل الخاصة بمواءمة ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن موزامبيق، في عملية تقييمها القطرية لتوحيد الأداء، اكتشفت أن أحد التحديات يتمثل في الحاجة إلى نهج سريع في الترسخ الاستراتيجي لتجربة توحيد الأداء، عن طريق نزع الصفة المركزية عن الأدوار والمسؤوليات بين مقر الأمم المتحدة والمكاتب القطرية، وفي الحاجة إلى المضي قدماً

وصون السلام والأمن والاستقرار". (A/66/PV.13، صفحة ٩)

ونلاحظ مع القلق أنه، قبل أربع سنوات من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإن الأمين العام يكرر النداء الذي وجهه في العام الماضي لتوفير الموارد المالية اللازمة إذا أردنا أن ننجح في تحقيق الأهداف التي التزمنا بها. إن الحالة أكثر خطورة في أفريقيا، القارة التي يواصل العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويواجهون انعدام الأمن الغذائي الارتفاع بسبب الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأداء الاقتصادي للعديد من البلدان الأفريقية لا يكمله صرف الدعم المالي الإضافي الذي تعهد به الشركاء في التنمية، بما في ذلك الذي جرى التعهد به قبل ست سنوات في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في غلين إيغلز.

وفي هذا الصدد، نتظر يحدونا الأمل التوصيات المقترحة لإطار التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، إذ أنها ستحدد مسارنا نحو التنمية العادلة والمستدامة في المستقبل. ومن الأهمية بمكان، ونحن نقترّب من عام ٢٠١٥، أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بجدول أعمال التنمية العالمية الشامل الذي يراعي احتياجات كل دولة عضو، من أقل البلدان نمواً إلى تلك الأكثر تقدماً. ينبغي أن نعمل معاً لضمان أن الإطار المقبل يديم ويعزز المكاسب التي تحققت حتى الآن، ويعزز الالتزامات بالتغلب على أوجه النقص، ويحدد سبل مواجهة التحديات الجديدة الماثلة أمامنا.

الانتفاضات الاجتماعية الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط شاهد حي على ضعف السلام والاستقرار عندما لا تلبى الاحتياجات الأساسية والحقوق الأساسية بقدر

المساهمة الحثيثة في الدروس المستفادة هذه وغيرها أثناء التقييم المستقل الجاري لمبادرة توحيد الأداء وفي الاجتماع الحكومي الدولي للبلدان الرائدة في تجريب البرنامج، المقرر عقده في أوروغواي في تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيراً، نود أن نعيد تأكيد مشاركة والتزام موزامبيق المتواصلين دعماً لعمل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق النجاح في الحتميات الخمس التي سلط الضوء عليها الأمين العام في بيانه الافتتاحي (انظر A/66/PV.11) أثناء الدورة الحالية، وهي: التنمية المستدامة ومنع الصراعات وبناء عالم أكثر سلامة وأمناً ومؤازرة الأمم في المرحلة الانتقالية وتمكين النساء والشباب. وإذا تحدثنا فلن نواجه تحدياً لا يمكن التغلب عليه؛ وعندما نتحد، لن نجد شيئاً مستحيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تخطط علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/66/1؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

بالترشييد والمواصفة بين وكالات الأمم المتحدة على صعيد البلد وعلى صعيد المقر.

لقد حققت موزامبيق تقدماً كبيراً في قيادة شراكة مع منظومة الأمم المتحدة تتسم بتماسك أقوى في دعمها للخطط والاستراتيجيات الوطنية لتخفيض الفقر. وعلى سبيل المثال، وقّعت الحكومة للتو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، الذي يجمع، لأول مرة، جميع أنشطة الأمم المتحدة في البلد في إطار مشترك واحد متوافق تماماً مع ورقتنا الاستراتيجية لتخفيض الفقر. وإن تنفيذ إطار العمل الجديد هذا سيرتكز على البناء على الدروس المستفادة من مبادرة توحيد الأداء وتحقيق تقدم أكبر صوب التماسك على نطاق المنظومة في السنوات المقبلة.

وفي ذلك الصدد يسر موزامبيق أن ترى أن تقرير الأمين العام يقدر بعضاً من تلك الدروس، مثل أهمية القيادة الحكومية القوية، وأهمية قيادة الأمم المتحدة القوية على نطاق المنظومة، والتنسيق على مستوى البلد، والحاجة إلى تعضيد نظم تمويل البرامج، لتجنب التنافس والتشرد.

وقد أولت موزامبيق اهتماماً خاصاً لتحقيق نتائج ملموسة في تخفيض الفقر باعتبار ذلك معلماً على طريق البرامج الحكومية لتخفيض الفقر. لذلك يسرنا أن يكون إطار العمل الجديد مركّزاً على نفس الرؤية تجاه الجيل التالي من مبادرة توحيد الأداء. والأمثلة الطيبة على ذلك بارزة بالفعل وقد أخذت تترك أثرها في مجالات التغذية والحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ، التي نالت فيها برامج الأمم المتحدة المشتركة لدعم أهداف الحكومة مزيداً من الدعم الفعال وحققت نتائج فعالة.

وترى موزامبيق أنه لا رجعة في عملية الإصلاح المعجل للأمم المتحدة على المستوى القطري. ونتطلع إلى